اي الفرق بين الاستفهام وفتح ... وبين علمني وفهمني

قيدنا الاستفهام بالجملة لئلا يعترض بنحو علمني وفهمني فان المقصود منهما حصول العلم والفهم
في الخارج لكن خصوصية الفعل اقتضت حصول اثره في الذهن وهذا الفرق دقيق يحتاج
الى تامل مع وضوح المعنى والله الموفق قال والمعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بازائها
الالفاظ اقول المعنى اما مفعل كما هو الظاهر من عنى يعني اذا قصد اي المقصود واما مخفف
معنى بالتشديد اسم مفعول منه اي المقصود واياما كان فهو لا يطلق على الصور الذهنية من حيث
هي بل من حيث انها تقصد من اللفظ وذلك انما يكون بالوضع لان الدلالة اللفظية العقلية
او الطبيعية ليست بمعتبرة كما مر ولهذا الاشارة بذلك قال من حيث وضع بازائها الالفاظ و
قد يكتفي في اطلاق المعنى على الصورة الذهنية بمجرد صلاحيتها لان تقصد باللفظ سواء وضع
لها اللفظ ام لا والمناسب بهذا المقام هو الاول لان المعنى باعتباره يتصف بالافراد و الالفاظ
التركيب بالفعل وعلى الثاني يتصف بصلاحية الافراد والتركيب قال فان عبر اقول يعني ليس المراد
هنا من المعنى المفرد ما يكون بسيطا لا جزء له ومن المعنى المركب ما له جزء بل المراد من المعنى المفرد
ما يكون لفظه مفردا ومن المعنى المركب ما يكون لفظه مركبا فالافراد والتركيب صفتان
للالفاظ اصالة وتوصف المعاني بهما تبعا فيقال المعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد
والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب وبعبارة اخرى المعنى المركب ما يستفاد جزؤه من
جزء لفظه والمعنى المفرد ما لا يستفاد جزؤه من جزء لفظه سواء كان هناك للمعنى واللفظ جزء او
لا يكون لشيء منهما جزء او يكون لاحدهما جزء دون الاخر قال فكل مفهوم اقول ملخص
الكلام ان ما حصل في العقل فهو بمجرد حصوله فيه ان امتنع في العقل فرض صدقه على كثيرين
فهو الجزئي كذات زيد فانه اذا حصل عند العقل امتنع له فرض صدقه على كثيرين والا اي
وان لم يمتنع بمجرد حصوله فيه فرض صدقه على كثيرين فهو الكلي فالكلية امكان فرض الاشتراك و
احتماله قال اي من حيث انه متصور اقول لما كان ظاهر العبارة يدل على ان المانع من الشركة
تصوره نبه على ان المراد منع ذلك المفهوم من حيث انه متصور قال وقد وقع في بعض النسخ

اقول منشأ هذا السهو ان القوم قد يصفون اللفظ بالكلي والجزئي وان كان بالعرض فيقولون اللفظ اما
ان يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه فهو الجزئي او لا يمنع فهو الكلي قال واما قيد بالتصور
اقول يريد انه لو قال كل مفهوم اما ان يمنع من الشركة لفهم ان المقصود منعه من الاشتراك بين كثيرين
في نفس الامر اي امتناع اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر فيلزم ان تكون مفهوم واجب الوجود داخلا
في حد الجزئي فلما قيد بالتصور علم ان المراد منعه في العقل من الاشتراك اي يمنع العقل من ان يجعله مشتركا
ويمنعه من ذلك فلا يمكن للعقل فرض اشتراكه فلا يلزم دخول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي واما النقض
بالنقض فلعله يتوهم دخول مفهوم واجب الوجود فيه اذا لاحظ العقل مع ملاحظة برهان التوحيد
فان العقل حينئذ لا يمكنه فرض اشتراكه لكن هذا الامتناع لم يحصل بمجرد تصوره وحصوله في العقل بل به
وبملاحظة ذلك البرهان واما بمجرد تصوره وحصوله في العقل فيمكن للعقل فرض اشتراكه قال
وكالكليات الفرضية اقول هي التي لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية والذهنية
كاللاشيء فان كل ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج ضرورة وكل ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن ضرورة
فلا يصدق في نفس الامر على شيء منهما انه لا شيء وكاللاممكن بالامكان العام فان كل مفهوم يصدق عليه في
نفس الامر انه ممكن عام فيمتنع صدق نقيضه في نفس الامر على مفهوم من المفهومات وكاللاموجود
فان كل ما في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ما في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن
صدق نقيضه على شيء اصلا لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمنع العقل بمجرد
حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها مع قطع النظر عن شمول نقائ
نقيضها لجميع الاشياء وانما اعتبر العموم في المقسم لان الكلي والجزئي حال المفهومات في العقل اعني امتنا
عها عن فرض العقل اشتراكها وعدم امتناعها عنه فحملوا امثال مفهوم واجب الوجود ونقائض
المفهومات الشاملة لجميع الاشياء الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخلة في الكليات
دون الجزئيات ولم يعتبروا حال المفهومات في انفسها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر
وعدم امتناعها عنه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخلة في الجزئيات تنبيها على ان مقصودهم الوصل

من الافراد الذهنية والخارجية

Copyright © King Saud University